

وظيفة الإرشاد الاجتماعى ووسائله

فى هذا الطور من حياتنا

نحن فى صدد إصلاح مجتمع مريض فاسد ، وإنشاء مجتمع سليم صالح . والوسيلتان اللتان نملكهما لبلوغ هذين الغرضين هما التشريع الاجتماعى والإرشاد الاجتماعى . وفى موضع آخر من هذا العدد قد أجمعت صورة المجتمع الصالح وتشريعاته فلا أعود هنا لتكرار القول فيها .

وكذلك ألفت هناك بما تستطيعه الوسيلة الأولى من وسائل الإصلاح وهى التشريع من المساهمة فى إصلاح المجتمع الحاضر وبناء المجتمع الجديد ، فلا أكرر هنا ما فصلته هناك . وإنما يعينى فى هذا المقال أن أبين وظيفة الوسيلة الثانية فى هذا الطور من حياتنا ومدى ما تستطيع أن تحققه من الإصلاح أو التمهيد للإصلاح .

إن وظيفة الإرشاد الاجتماعى تتلخص فى أمرين :

الأول : بيان ما فى المجتمع الحاضر من أمراض وعيوب ، والفحص عن أسبابها ، ودراسة أحوالها وتطوراتها ، وتبويب ظواهرها ومضاعفاتها ، وجمع الإحصاءات والبيانات الخاصة بها ... ثم اقتراح وسائل علاجها ، ورسم الطريق لهذا العلاج .

الثانى : تصوير مثل أعلى للمجتمع المطلوب ، والدعوة إلى هذا المثل ، وبث فكرته فى النفوس ، وإقناع الجميع بضرورة العمل لتحقيقه فى عالم الوجود . إذ أن خلق المجتمع الصالح لا يتم بمجرد بيان ما فى المجتمع الحاضر من عيوب ، بل لابد من رسم صورة للمجتمع الصالح الذى نريد .

وللإرشاد فى تحقيق هذين الغرضين أهمية لا تقل فى الطور الحاضر من حياتنا عن أهمية التشريع . ذلك أن الإصلاح الاجتماعى عمل عسير لا يتم بمجرد الرغبة فى إتمامه ، وهو يقتضى من فريق من الشعب تضحيات معقولة اعتاد ألا يبذلها يوم كان المجتمع والنظر فى أمره نافلة لا تعنى أحدا . كما أنه يقتضى من الفريق الآخر يقظة واستعدادا لقبول الإصلاح .

ولعل هذه هى مشكلة الإصلاحات الاجتماعية ، فهى مسألة وجدانية واقتصادية وقانونية وصحية ، وبعبارة مجمل : مسألة إنسانية معقدة كتعقيد الإنسان ذاته ، وكل إغفال لعقدة من العقد يؤخر حلها جميعا ، إن لم يحدث بها مشكلات وعقدا جديدة .

خذ مثلاً لذلك مسألة المياه النقية الصالحة للشرب ، فقد ثبت في حالات كثيرة أن بعض القرى التي أمكن توفير المياه النقية بها يعرض سكانها عن هذه المياه ، وتأتي قيات القرية وتسأوا أن يجلبن الماء الصافي مؤثرات عليه الماء العكر الذي لا يزال بخيره ودمه وخصوبته ، معتقدات أن ما يخصب الأرض يخصب ما كنى الأرض ، والعكس بالعكس سواء !

وخرافة كهذه كفيلة بالقضاء على مشروع هام كمشروع المياه النقية ، ولا بدنى محاربتهم من تتبع تاريخها ، وهى ولا شك ترجع إلى ما أثر عن مصر القديمة من عبادة النيل أو تقديسه واعتقاد الخصب في مياهه الحمر ، كما ترجع إلى الجهل الذى يسيطر على الريف ويملى للخرافات القديمة والحديثة في التعمير والبقاء .

ومثل آخر في التعليم الإلزامى الذى نعتد عليه في تنوير الريف بعض التنوير ، فقد لوحظ أن كثيراً من الآباء يمتدحون الغرامة التى يفرضها عليهم القانون ولا يرسون بناتهم إلى المدارس ، لأن التقاليد تحول دون تعليم الإناث في بعض الجهات حتى اليوم والغد ، ومشكلة التقاليد يجب تناولها باللطف لا مواجهتها بالعنف ، فهى عميقة الجذور في النفس الإنسانية ومحاوله اقتلاعها بالقوانين محاولة متعبة أو فاشلة .

أما البنون فقد لوحظت كذلك كثرة تغييبهم ، وكان وراء هذا التغييب في الغالب عوامل اقتصادية لها قيمتها في حياة الفلاح المصرى . ذلك أن الولد جزء من رأس مال أبيه الضئيل ، والفقر الأسود الكالح الذى يهانية الريف ، يجعل مجهود الصبي جزءاً من مورد الأسرة لاغنى لها عنه .

ومثل ثالث في معالجة هذا الفقر الذى يحول دون التعليم ودون سواه من مقومات المجتمع السليم ، فعلاج هذا الفقر في حدود الموارد الحالية يقتضى زيادة الأجور وتوافر الضمانات الاجتماعية للطبقة العاملة ، كما يقتضى تخفيف الأعباء عن كواهل الطبقات الفقيرة وزيادتها على كواهل أصحاب الثروات الكبيرة ، ولكن هذا كله ينبغي أن يتم في الحدود التى لا تززع أسس الاقتصاد القومى ولا تعرضه للانهار أو الضعف أمام المنافسة الأجنبية ، إذ أن زيادة الأجور ورفع فئات ضريبة الأرباح إذا زادا عن حد معين أضعفا الإنتاج الأهل أمام مثيله الأجنبي ، كما أن نقص الأجور عن حد معين يضعف المقدرة على الشراء بين الملايين العاملة فيقل التوزيع ويضعف الإنتاج الأهل عن المنافسة كذلك ! وفى كلتا الحالتين لا بد من بيان هذه الحقائق للجميع .

ومثل هذا يقال في كل مشكلة من مشكلات المجتمع المصرى العميقة الجذور التى تتحكم فيها العادات والتقاليد تارة وتتحكم فيها الأوضاع الاقتصادية والدولية تارة أخرى .

ومن هنا تبرز أهمية الإرشاد الاجتماعي ، فهو أول وسائل التهيئة لقبول الإصلاح ، وتفتيح مغالقي الأذهان والنفوس للدعوة الإصلاحية . فالطبقات العليا يجب أن تهبط قليلا ، والطبقات الدنيا يجب أن ترفع قليلا لتقابلا وتتفاهما على معنى الإصلاح . والإرشاد الاجتماعي هو الذي يأخذ بأيديهما ليجمعهما عند نقطة معينة فيتواجهان ويكون التفاهم والاقتران . وقد استطاع الإرشاد الاجتماعي في خلال عامين أن يصنع شيئا كثيرا في هذا السبيل ، وأن يخلق في النفوس كثيرا من الاستعداد لقبول حلول معينة ومشروعات خاصة كانت تقابل بالرفض والاستنكار ، وتتهم بالتطرف ومجانبة الاعتدال .

فكرة كفكرة الضرائب التصاعدية بحسب تصاعد الدخل أصبحت فكرة مقبولة من الكثيرين كإجراء لا مناص منه في المستقبل القريب لتحقيق العدل الاجتماعي . صرح بهذا معالي وزير الشؤون الاجتماعية الحالي وكان وكيلًا لمجلس النواب في حديث لمعاليه مع مندوب مجلة أسبوعية ، وصرح به من قبل سعادة حبيب باشا المصري مدير الضرائب السابق في إحدى محاضراته ، وصرح به معالي الأستاذ بهي الدين بركات باشا في محاضرة له عن حالة مصر الاقتصادية بعد ربع قرن ، وهذا بعد أن كانت تقام كل المراقيل التي يتصورها المرء أمام نشر مقال يتضمن مثل هذا الاقتراح منذ ثلاثة أعوام فقط ، فأبته صحف كثيرة وتحوفت من اتهامها بتهمة غليظة لو نشرته ! حتى أتبع له النشر في تحفظ واحتراس !

وهكذا تنضج الأفكار الاجتماعية وتستعد النفوس لقبولها كلما كثر الحديث حولها وطال تقليبها على وجوهها المختلفة ، وهذه خطوة أساسية في نجاح الحركة الإصلاحية لا تقل شأنًا عن مشروعات الإصلاح ذاتها وعن وسائل تنفيذها الأخرى .



تلك هي وظيفة "الإرشاد الاجتماعي" في اختصار ، فإلى وسائله التي يمكنها في هذا الطور من أطوار حياتنا ليلجأ بها إلى أداء هذه الوظيفة ؟

وسائله هي : النشر ، والإذاعة ، والخطب . المحاضرات ، والسينما ، والمسرح ... فلنقل كلمة حول كل وسيلة من هذه الوسائل .

فأما النشر فتضطلع به هذه المجلة ، وليس من وظيفتها أن تنثني على جهودها في هذا السبيل ، ولكنني أكتفي بفقرات من شهادة رجلين لما مركزهما وقيمتهم ، وهما توفيق دوس باشا وأحمد رمزي بك في مضابط البرلمان .

يقول أولهما في تصريح رسمي بمجلس النواب : "أما فيما يتعلق بالنشر فقد اطلعت على أعداد مجلة الشؤون الاجتماعية ، ويحق لي أن أهنيئ الوزارة عليها وعلى طريقة إدارتها وما نشر فيها من الموضوعات ، وإن كان لي أن أحكم عليها بما سبق صدوره في أعدادها السابقة فأقول :

إنه سيكون لها والحمد لله أثر بالغ إذا عمم نشرها أكثر مما هو الآن ، لأنها في الواقع عنصر نافع وقلم تحريرها متقن ، فهو بطرق الموضوعات المفيدة ، ويعرض البرامج النافعة ، فأرجو أن تعمل الوزارة على نشر هذه المجلة ” .

ويقول ثانيهما في مجلس الشيوخ كذلك : ”وزارة الشؤون الاجتماعية تستعين في مهامها الإصلاحية بوسيلتين : وسيلة الإذاعة بالراديو ، ووسيلة مجلة الشؤون الاجتماعية . ولا شك في أن أنفع الوسيلتين هي المجلة ، لأنها تبقى ويطالعها قراء كثيرون ، وكثير من الوزراء الحاليين والسابقين وبعض عظماء البلد ومفكره و كبار كتابه يشتركون في تحريرها ويفيدون الناس بتجارهم ودراساتهم اغتلفة “ .

وأما الإذاعة ، فلا يملك الإرشاد الاجتماعي في التطور الحاضر من أمرها إلا إذاعتين اثنتين في كل أسبوع ينتقى فيهما المحاضر ويمدده له الموضوع أو يتركه لاختياره في بعض الأحيان ، وهذه في الواقع وسيلة قاصرة لا تبلغ في الإرشاد الاجتماعي إلا القليل بالقياس إلى ما تستطيع الإذاعة أن تبلغ إليه . ولسنا نعي أن تكون برامج الإذاعة كلها إرشادا فما الإرشاد بالخطب إلا وسيلة من عدة وسائل . وهناك إذاعات دينية تشرف عليها جهة أخرى وإذاعات موسيقية وغنائية ليس للإرشاد الاجتماعي عليها من سلطان الآن .

وما أريد أن تستحيل الأغاني مواعظ وإرشادات فقد يكون هذا أفضل طريق في استخدام الفنون للإصلاح الاجتماعي ، وأستعجل هنا الكلام عن السينما والمسرح ، فأضهما في الحكم إلى الموسيقى والغناء ، إنما ينبغي مع هذا ألا تكون هذه الفنون جميعا أدوات إفساد للذوق وللخلق كما هي الحال الآن في معظم ما يذاع من أغان وما يعرض من روايات وأفلام .

وأنا أكره التكرار ، وقد كتبت كثيرا عما يسمونه موسيقى وغناء ، وهو تبيع المتبعين وتغثت المتغثين ، وتشويه للفطرة الإنسانية وللعوطف البشرية ؛ ولا خلاص لنا من هذه المحنة إلا بأن تقوم على الإذاعات الموسيقية والغنائية هيئة من المثقفين تضم بعض الخبراء في الألحان والأصوات ممن لم يصبهم داء التبع والترهل ، فيكون لهذه الهيئة أن تجيذا تشاء من الإذاعات ، وأن تمنع ما تشاء ، وألا تكتفى برقابة ألفاظ الأغاني ، بل تراقب كذلك تلحينها وأداءها ، ويكون في اختصاصها أن تشير بمصادرة الأفلام الغنائية والأسطوانات ومنع تداولها حين ترى فيها تشوها كهذا التشويه وإفسادا للذوق والضمير كالإفساد الفاشي في معظم ما يسجل ويذاع .

أما روايات المسرح وأفلام السينما فهي خاضعة لنوع من الرقابة ، ولكن هذه الرقابة تعني على الأكثر بالمحظورات السياسية والدبلوماسية قبل أن تعني بالنواحي الاجتماعية والحلقية ؛

ولست أبني أن تستحيل الروايات والأفلام مواظب دينية أو دروسا اجتماعية؛ ولكن ينبغي مع هذا ألا تسف في موضوعاتها ومناظرها إلى إثارة الفرائر المحطحة التي لا تنفي فنا ولا ثقافة، وأن يحال بين الشبان في سن معينة وبين هذه المثريات، كما يصنع الكثير من أرق شعوب القارة الأوربية .

و يبق من وسائل الارشاد الاجتماعى الخطب والمحاضرات ، وهذه لا يملك قسم الارشاد الاجتماعى منها إلا سلسلة المحاضرات التى ينظمها مع إدارة الخدمة العامة في قاعة يورت بالجامعة الأمريكية ، ولهذه السلسلة قيمتها ولا شك ، وقد تناولت موضوعات هامة مما يشغل بال المصالحين الاجتماعيين ، ولكنها ككل ما يلقى ويذاع لا تيسر وفق برنامج معين ولا ترمى الى هدف محدد سوى تناول بعض العيوب الاجتماعية ووسائل إصلاحها .

وبجانب هذه السلسلة الاجتماعية . الخطب والمحاضرات التى تلقى في النوادي والجمعيات الأخرى والخطب الدينية التى تلقى في طول البلاد وعرضها ، وهذه وتلك تسعى وفق ما يهديها إليه جهدها إلى الإصلاح من شتى النواحي ، ولكنها لا تيسر كذلك وفق برنامج مرسوم ، ولا ترمى إلى هدف مقصود ، ولا ترتبط كل جهة منها بالأخرى أى ارتباط .



من هذا الاستعراض يتبين أن يد الارشاد الاجتماعى ليست مطلقة في استخدام جميع وسائل الارشاد ، وأن مهمته ليست كذلك واضحة المعالم مرسومة الحدود ، وأن وسائله ليست مهيأة لتؤدى أقصى ما تستطيعه من ثمرات .

والسبيل إلى تحقيق ذلك كله هي :

(أولا) رسم صورة واضحة للمجتمع الذى نريد إنشاءه على مثال ما أوضحته بتفصيل في كلمة أخرى بهذا العدد تحت عنوان : " المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن " وتوجيه الارشاد الاجتماعى بجميع وسائله لشرح هذه الصورة والدعوة الى تحقيقها ، و بيان الواجبات والحقوق لجميع طبقات السكان فيها .

(ثانيا) توحيد الإشراف على جميع وسائل الارشاد الاجتماعى أو إيجاد أداة الاتصال بينها جميعا ، بحيث يؤدى كل منها قسطه المفروض في تنفيذ برنامج واضح مرسوم .

وليس من المستغرب أن يكون للارشاد الاجتماعى نصيبه في رقابة الصحف من ناحية ما يمه : فالصحافة مدرسة الشعب ، وبعضها يفسد في كيان المجتمع ما لا تفسده الإذاعة والتمثيل والسنيما ، وبعضها يهبط في فهم الحرية إلى درك الفوضى ، وفي سبيل التجارة الرخيصة ينشر من الصور ومن الموضوعات ما لا يصح أن يقرأ إلا في المواخير والحانات . ولو كانت هناك رقابة اجتماعية يجانب الرقابة السياسية لوقنا شر هذا المسخ والانتكاس .